

التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية

سعيدة بورديمة

أستاذة محاضرة قسم- ب-

المؤسسة: قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 : نهج 19 ماي 1956. ص ب: 401 قلمة 24000 الجزائر

الهاتف: 00213790543771

البريد الإلكتروني: bourdimasaida@gmail.com

ملخص

يستند متخذ القرار الاستثماري على جملة من الطرق والمعايير لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة والاختيار فيما بينها، حيث يهدف هذا المقال إلى استقراء وتحليل الدراسات والأبحاث الصادرة سابقا في مجال التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، من خلال التركيز على دراسة المعايير المعتمدة لقياس الربحية الاجتماعية أو الوطنية لأنها تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية. فالتقييم الاجتماعي للمشاريع يمثل الصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل، أي من وجهة نظر الاقتصاد الكلي سواء تم تمويل المشروع بالمال العام أم الخاص أم بتمويل مشترك بينهما.

الكلمات المفتاحية: المشروع الاستثماري، التقييم، الربحية الاجتماعية.

Abstract

The investment decisions taker relies on some number of methods and criteria to evaluate and select among the available investment alternatives. This article aims to analyze and extrapolate the studies and researches in the area of previously issued financial evaluation of investment projects. Through the focus on the study of standardized extremely important. The social assessment of projects represents the interest and profit point of view of the society as a whole, i.e., in terms of both the macro that has been funding public or private or mixed.

Key words: investment project, evaluation, social profitability.

Résumé

Les décisions d'investissement sont basées sur certains nombres de méthodes et critères afin d'évaluer et choisir parmi les alternatives d'investissement disponibles. Cet article vise à extrapoler et analyser les études et les recherches déjà parus et émises dans l'évaluation financière des projets d'investissement, ainsi se concentre-t-il sur l'étude des critères normalisés pour mesurer la rentabilité sociale ou nationale considérées extrêmement importante. L'évaluation sociale des projets représente l'intérêt et le profit du point de vue de la société dans son ensemble, autrement dit, du point de vue tant macro-économique qu'il ait eu un financement public ou privé ou commun.

Mots clés: projet d'investissement, l'évaluation, la rentabilité sociale.

مقدمة:

نتيجة تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية، واختلاف العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد فإنه يتعين الاختيار بين نتائج تلك الفرص بما يسمح للمؤسسة من تحقيق أهدافها. وقبل اتخاذ قرار الاستثمار بشأن تنفيذ فرصة استثمارية معينة أو الاختيار بين عدة فرص، فإن المؤسسات تستند إلى مجموعة من الطرق والمعايير لتقييم النتائج النهائية، حيث تعتمد عملية التقييم على التدفقات النقدية الصافية. وتتطلب جل هذه المشاريع دراسات تقييمية دقيقة تهدف إلى ترشيد القرارات، ومحاولة الوصول إلى قرار استثماري سليم، يحقق الأهداف المرجوة ويقلل المخاطر والعقبات المودية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة.

ويتفق الاقتصاديون على تقسيم معايير تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها إلى مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى المعايير المتعلقة بتحديد الربحية التجارية للمشروع، حيث يسمى التقييم الذي يعتمد على معايير الربحية التجارية بالتقييم المالي أين تكون المقارنة على أساس مالي بحث بصرف النظر عن التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تعتمد على أسعار السوق المتوقعة سواء كان ذلك من جانب التدفقات النقدية الداخلة أو من جانب التدفقات النقدية الخارجة. أما المجموعة الثانية فتتضمن معايير الربحية الوطنية وهي موضوع بحثنا، ذلك أنه وبالرغم من أهمية وواقعية معايير الربحية التجارية من وجهة نظر المستثمر الفردي، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل منها مقاييس غير سليمة أو غير كافية لتقييم واختيار المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. إذ يجب أيضا أن تتعدى عملية التقييم من وجهة نظر الربحية الوطنية أو الاجتماعية، بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع من المجتمع، وما يستفيده المجتمع من المشروع، عبر الأخذ بعين الاعتبار كل الآثار المباشرة وكذا الآثار غير المباشرة المترتبة على المشروع.

وفي سياق هذا الموضوع، يحدث التساؤل الآتي:

في ظل محدودية الموارد المالية وكثرة البدائل المقترحة، كيف يتم تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الربحية الوطنية أو الاجتماعية ؟

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية موضوعا لها، عبر مناقشة وتحليل المحورين الآتيين:

➤ تقييم المشاريع الاستثمارية.

➤ معايير تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الربحية الاجتماعية.

المحور الأول: المشاريع الاستثمارية ومفهوم عملية التقييم:

يعتبر موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية من المواضيع الاقتصادية الحديثة، والذي حظي باهتمام كبير في البلدان المتطورة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والنادرة. أما فيما يتعلق بالبلدان النامية فهي الأخرى اهتمت اهتماما أكثر بهذا الموضوع لما له من علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وفي تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

وتتمحور الفكرة الأساسية لعملية التقييم في ضرورة الاقتناع بان المبدأ الأساسي في اتخاذ القرارات هو تقييم قيمة المشروع، وهنا برزت أهمية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

1. مفهوم وأهداف المشروع الاستثماري:

يعرف المشروع على أنه نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة، ويكون المشروع إما زراعي أو صناعي أو سياحي أو خدمي، كما قد يكون كبيرا أو صغيرا أو متوسط الحجم، وقد يكون محليا أو وطنيا أو دوليا .

ويمر المشروع الاستثماري أثناء دورة حياته بالعديد من المراحل المتداخلة والمتراطة فيما بينها، حيث يكون في البداية مجرد فكرة ضمن مجموعة من الأفكار الاستثمارية البديلة، ثم يتم تقييمها على أسس ومعايير معينة للتأكد من وجود فرصة استثمارية وإجراء دراسة استطلاعية وبيئية للبداية المطروحة أين يتجسد المشروع كفكرة استثمارية قابلة للتطبيق المبدئي. بيد أن التحديد الدقيق لمفهوم المشروع الاستثماري الجديد يعتبر أساسا لإيجاد لغة واضحة مشتركة ترشد القائمين على قدرته في إتباع منهج مناسب يسمح بتحقيق أهدافه الرئيسية. وهو ما يستدعي تحديد مفهوم شامل للمشروع الاستثماري، إذ وردت عدة تعاريف نذكر من أبرزها:

❖ **التعريف الأول:** " المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتراطة والتي تؤدي خلال فترة تنفيذ المشروع في المجالات القانونية والفنية وتدير الموارد وأعمال التشييد وتصميم نظام العمل ونظام المعلومات، وذلك على ضوء نتائج دراسة

جدوى المشروع وفي حدود الميزانية المحددة حتى يصبح المشروع مكتملاً وقابلاً للتشغيل الفوري والمستمر"¹

❖ **التعريف الثاني:** "تعني كلمة مشروع وحدة استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنياً وتجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات، فتحديد مشروع يكون بقصد دراسته وتحليله وتقييمه، لذلك فمن الضروري أن يكون مميزاً حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وهو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات ذات مصالحة في المشروع"².

بعبارة شاملة المشروع الاستثماري هو: "اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من موارد المؤسسة في الوقت الحاضر على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبياً"³.

ويعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع النقطة المحورية التي تتحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع والأوزان النسبية لمعايير تقييمه، ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشاريع العامة عن أهداف المشاريع الخاصة، ففي حين تهدف الأخيرة إلى تحقيق الربح، والذي يعتبر ضرورياً لاستمرارها ونموها، فإن المشاريع العامة تهدف لتحقيق المنفعة العامة وهو الهدف الأساسي لها، سواء تحقق برحمن قيامها أو لم يتحقق. ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أننا المشاريع العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح، بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها"⁴.

2. المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية:

تتمحور الفكرة الأساسية لعملية التقييم في ضرورة الاقتناع بأن المبدأ الأساسي في اتخاذ القرارات هو تقييم قيمة المشروع، وهنا برزت أهمية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة. كما أنها يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تساعد في تحقيق الاستخدام

¹ علي شهيبي (2002)، دراسات الجدوى ونظم إدارة وتنفيذ المشروعات، دار الفكر العربي، مصر، ص 11.

² نبيل شاكر (1992)، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 14.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي (2002)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الفكر، عمان، ص 23.

⁴ محمد خالد المهدي وأخرون (2006)، تقويم المشروعات في المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ص 24-25.

الأمثل للموارد المتاحة من جهة، وتساعد على توجيه تلك الموارد إلى استخدام دون آخر من جهة أخرى، حيث تعود أهمية المفاضلة إلى عاملين هما: ندرة الموارد الاقتصادية، التقدم التكنولوجي.

وتتمثل المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية بما يلي:⁵

- المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة، وبين إنتاج أنواع معينة من السلع؛
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولاً لاختيار الأسلوب المناسب، وبين المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع؛
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح، وبين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

وحتى تكون المفاضلة بين المشاريع كأساس يعتمد عليه في الوصول إلى قرار سليم، لا بد أن تكون عملية شاملة ودقيقة. ونظراً لتعدد الأهداف لكل من المشاريع المقترحة من جهة وتعدد التفاصيل التي يتضمنها كل مشروع والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار من جهة أخرى، لا بد من تعدد أساليب المفاضلة بين المشاريع، فمنها المالية المتعلقة بالربحية التجارية ومنها الاقتصادية وهو ما يعرف بالربحية الوطنية أو الاجتماعية وهو محور بحثنا.

3. مفهوم عملية تقييم المشاريع:

تعتبر عملية التقييم جزء من عملية التخطيط سواء كانت على مستوى المشروع أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وما هي سوى مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، تلك المرحلة التي يترتب عليها اتخاذ القرار إما بالتنفيذ أو التخلي عن المشروع أو تأجيله لفترة لاحقة.

فيمكن أن تعرف عملية التقييم على أنها: " وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستناداً إلى أسس علمية ".⁶

⁵ سمير محمد عبد العزيز (1997)، الجدوى الاقتصادية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص 97.

كما يمكن أن يعرف تقييم المشروع بأنه "البحث عن المؤشرات التي تسمح بتوضيح الجوانب الإيجابية والسلبية لمشروع أو برنامج ما مقارنة بأهداف مسطرة مسبقاً".⁷

وتهدف تقنيات تقييم المشاريع إلى عقلنة القرارات، إذ يساعد التقييم على أخذ قرارات الإنجاز أو تحويل نشاط من نشاطات المشروع، وهذا يتضمن اللجوء إلى طرق قياس تستعمل مؤشرات معينة.

ولا شك أن دقة عملية التقييم تعتمد على دقة البيانات والمعلومات، كما تعتمد على خبرة القائمين بهذه العملية، إذ يوجد نوعان من المعلومات مرتبط بتقييم المشاريع: المعلومات الكمية، المعلومات الكيفية. وخصائص كل نوع توضح المعايير الكلاسيكية التي بها نستطيع قياس مردودية المشروع واختيار طريقة للاختيار بين المشاريع.

وتكمن أهداف عملية التقييم في:⁸

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد وأن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة؛
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة؛
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة؛
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

المحور الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر وطنية أو اجتماعية

لا يقتصر تقييم المشاريع الاستثمارية على الربحية التجارية بل لابد أن يمتد من وجهة نظر الاقتصاد ككل، إذ يعتبر التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر وطنية أو اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية، فهو يمثل الصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل، إذ لابد من تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي سواء تم تمويل المشروع بالمال العام أم الخاص أم بتمويل مشترك بينهما، فعادة ما تسعى الدولة نحو تحقيق أهداف

⁶ كاظم جاسم العيسوي (2001)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، ص 93.

⁷ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 97.

⁸ حسين البيجي وآخرون (2009)، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص 55. ومؤيد الفضل (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 29.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في المشاريع العامة والمشاركة من جهة، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع مجدية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من جهة أخرى، من خلال توجيهه نحو:

✓ معرفة متطلبات المجتمع ومحاولة الوفاء بها؛

✓ عدم التركيز على الربح فقط وإغفال مصالح المجتمع، ومحاولة إيجاد التوازن بين تحقيق الأهداف الخاصة والعامة؛

✓ الحرص على عدم إلحاق الضرر بالبيئة عند إقامة المشروع.

ولقد شاع استخدام الربحية الاجتماعية أو الوطنية في الدول المتقدمة، بيد أن الاهتمام بها في الدول النامية فبدأ حديثا، حيث يهتم هذا النوع من التقييم بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيد منه المشروع من المجتمع وما يستفيدة المجتمع من المشروع، على عكس الربحية التجارية. عبر الأخذ بعين الاعتبار كل الآثار المباشرة المترتبة على المشروع وكذا الآثار غير المباشرة وهو ما يمثل لب وجوهر عملية التقييم الاجتماعي للمشروع الاستثماري، والذي سيتم من خلال التطرق إلى الإطار العام للربحية الوطنية ثم التعرض لأهم المؤشرات المعتمدة في تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الربحية الوطنية سواء كانت أساسية أو تكميلية، وأخيرا التطرق لعرض وتحليل أهم مناهج التقييم المستعملة من قبل المنظمات الدولية والعربية في عملية التقييم.

1. الإطار العام للتقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية:

كانت المشاريع الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة تقيم على أساس الأسعار السائدة في السوق في تقييم التكاليف والعوائد، لكن بعد سنة 1952 أصبحت المشاريع الاستثمارية تقيم على أساس الأسعار الظلية أي من وجهة نظر المقيم الحكومي، بعدما تبين أن الأسعار الجارية لا تعكس القيم الحقيقية لعناصر التكاليف والعوائد للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المجتمع خاصة في الدول النامية.

قبل الخوض في عملية التقييم الاجتماعي أو الربحية الوطنية للمشاريع الاستثمارية لابد من التعرّيج على الإطار العام لهذا النوع من التقييم، من خلال التطرق إلى أنواع المشاريع الاستثمارية التي يشملها هذا التقييم ثم المراحل التي تمر بها عملية التقييم الاجتماعية.

1.1 المشاريع الاستثمارية التي يشملها التقييم الاجتماعي:

إن التقييم الموضوعي والعلمي للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر اجتماعية أو وطنية يجب أن يشمل المشاريع الآتي تحديدها:⁹

■ المشاريع العامة المملوكة للدولة كليا أو التي تساهم فيها الدولة سواء كانت جديدة أو توسعية:

- البرامج العامة كبرامج التشغيل الوطنية أو البرامج المتعلقة بالتنمية والبنى التحتية؛
- المشاريع التي تحتاج إلى تراخيص لمزاولة نشاطها أو التي ترغب في الحصول على قروض أو إعانات أو دعم أو إعفاءات ضريبية أو امتيازات جمركية؛
- المشاريع ذات المساهمة الأجنبية سواء كانت كاملة أو جزئية خاصة التي ترغب في الاستفادة من امتيازات أو إعفاءات ضريبية أو جمركية أو الحصول على قروض؛
- المشاريع و البرامج الممولة من جهات أجنبية كبرامج المساعدات والإعانات الاقتصادية الأجنبية من دول أو هيئات دولية؛

■ المساعدات والإعانات المقدمة من الدولة إلى الدول الأجنبية.

1. 2 مراحل التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية:

تمر عملية التقييم الاجتماعي عبر خمسة مراحل هي:¹⁰

- ✓ تعريف وتحليل المشروع أو المشاريع التي سيتم تقييمها؛
- ✓ تشخيص كل الآثار المترتبة على المشروع سواء تلك المرغوبة أو غير المرغوبة الحاضرة منها والمستقبلية على المجتمع ككل؛
- ✓ تحديد القيم المالية لجميع هذه الآثار إذ تسجل التأثيرات المرغوبة كعوائد في حين تسجل غير المرغوبة كتكاليف؛
- ✓ تقدير القيم الحالية للعوائد و التكاليف وحساب العائد الصافي؛
- ✓ اتخاذ القرار بالاختيار.

⁹ طلال كداوي (2008)، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، 2008، ص 161.

¹⁰ نفس المرجع، ص ص 162 - 166.

وفيما يأتي تفصيل لهذه المراحل.

1. 2. 1 تشخيص الآثار (العوائد والتكاليف): يتم التمييز بين أربعة مجموعات رئيسية من العوائد والتكاليف وهي:

أ. الحقيقية و التحويلية: تتمثل العوائد الحقيقية في كل ما يحصل عليه المستفيدون النهائيون من المشروع الاستثماري، وتعكس كل التغيرات في فرص الاستهلاك والإنتاج الحقيقي والتي يجب موازنتها مع التكاليف الحقيقية للموارد المسحوبة من الاستثمارات الأخرى. في حين أن العوائد والتكاليف التحويلية فتحدث إما بسبب التغيرات في الأسعار التي تحدث أثناء عملية تكيف الاقتصاد نتيجة تقديم خدمة عامة جديدة، إذ يعتبر نقص سعر السلعة نفسها أو زيادة سعر السلعة المكملة تغيراً تحويلياً، أو لارتفاع أجور شريحة معينة من العمال بسبب زيادة الطلب عليها من المشروع. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التحويلية لأنها تشكل أثراً توزيعياً للمشروع، كما لا يجب إدخالها ضمن العوائد لأنها لا تعكس أي عائد صافي للمجتمع.

ب. المباشرة وغير المباشرة: تتمثل العوائد المباشرة للمشروع الاستثماري في التغيرات في القيمة الحقيقية للمخرجات والمدخلات المرافقة للمشروع، أما غير المباشرة فتتمثل في التأثيرات على بقية الاقتصاد.

ت. الداخلية و الخارجية: تتمثل الآثار الداخلية في تلك التي تحدث بشكل مباشر أو غير مباشر من المشروع الاستثماري، أي بمعنى أنها تحدث من قبل المشروع في حين أن الآثار الخارجية فهي إما يحصل عليها الآخرون بشكل إجباري أو دون أن يدفعوا أي مقابل أو تفرض على الآخرين دون أن يعوضوا عن ذلك.

ث. المنظورة و غير المنظورة: تشمل العوائد والتكاليف المنظورة تلك التي يمكن تقييمها في السوق سواء بسعر السوق أو بسعر الظل، أما غير المنظورة فتتمثل في تلك التي لا يمكن قياسها بسبب عدم التعامل بها في السوق.

وتتضمن العوائد غير المنظورة عناصر كثيرة منها ما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مثل الآثار التي تترتب على المشروع في مجال توزيع الدخل الوطني وتحسينه، فرص العمل المتاحة، التنمية الإقليمية، اختزال الوقت، الآثار الإنتاجية للمشروع عبر التشابكات والروابط خاصة المؤدية إلى زيادة الإنتاج في مشاريع أخرى، وكذا أثر المشروع في زيادة المدخرات الوطنية سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الزيادة في فائض المستهلك المتمثل في انخفاض سعر السلعة بسبب إنشاء المشروع، وكذلك العناصر المتعلقة بالاعتبارات

الوطنية والإستراتيجية كالتكامل الوطني والأمن الوطني ومنها ما يتعلق بالاعتبارات البيئية كالسياحة مثلا.

في حين تتمثل التكاليف غير المنظورة في الأضرار التي تلحق برأس المال الطبيعي مثل تلوث البيئة والمياه الطبيعية و السكن...الخ. أو قد يترتب على إقامة مشروع ما ارتفاع التشغيل في قطاع معين مما يسبب انخفاض في قطاع آخر لا يمكن تعويضه، لذا يجب تقدير التكاليف والعوائد غير المنظورة وبشكل متشابه.

1. 2. 2. الأسعار المناسبة للتقييم:¹¹ بعد تشخيص العوائد والتكاليف لابد من التعبير عنها قيما، وفي التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية يتم الركون لأسعار اجتماعية أو أسعار الظل، والتي تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد الاقتصادية الموظفة في المشروع بالنسبة للمجتمع أي أنها تعبر عن الندرة النسبية الحقيقية والتكلفة الحقيقية للموارد الاقتصادية في المجتمع. ونتيجة اختلاف أسعار الظل عن أسعار السوق سواء بالارتفاع أو الانخفاض بسبب وفرة الموارد، طبيعة الأسواق السائدة، تدخل الدولة والتأثيرات الخارجية للمشروع، يتم الاعتماد على أسعار الظل التي تتحدد بتفاعل الأهداف السياسية ووفرة الموارد الاقتصادية.

ويتم الوصول إلى أسعار الظل بتطبيق عد طرق من أبرزها نذكر:

- المسح الإحصائي؛
- السلع الوسيطة؛
- التشبه بالسلع الخاصة؛
- التجارب؛
- الاستفتاء الشعبي؛
- البرمجة الخطية؛
- استقصاء آراء الخبراء؛
- الأسعار الاجتماعية للمشروعات المماثلة؛
- تعديل الأسعار السوقية للسلع المنتجة، لمستلزمات الإنتاج، الأجور والصرف الأجنبي.

¹¹ للمزيد من التفصيل أنظر نفس المرجع ص 169.

1. 2. 3 المعدل المناسب للخصم: بعد تحديد القيم المالية للعوائد والتكاليف تأتي مرحلة حساب قيمها الحالية من خلال معدل الخصم الاجتماعي المناسب، والذي يعبر عن التكلفة الاجتماعية الحقيقية لتمويل المشروع أو القيمة الزمنية للوحدة النقدية الواحدة لتدفقات المشروع من وجهة نظر المجتمع. فإذا كانت التكلفة الحقيقية للموارد الاقتصادية المستخدمة في تمويل المشروع الاستثماري مساوية أو قريبة من التكلفة السوقية للتمويل، بالإمكان الاعتماد على معدل الخصم التجاري كمعبر عن معدل الخصم الاجتماعي مما يعني أن المتوسط المرجح لتكاليف التمويل يعد أفضل سعر خصم اجتماعي.

أ. تعريف معدل الخصم الاجتماعي: يعرف معدل الخصم الاجتماعي على أنه " معدل تناقص القيمة الاجتماعية للمنافع الاستهلاكية سنوياً على مدى سنوات عمر المشروع ومن منظور التخطيط الاقتصادي، ويتم إقراره من قبل السلطة المركزية. ويعبر عما يعطيه المجتمع من تقييم للمنافع والتكاليف المستقبلية بتقدير كمي، أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي به تتناقص على مر الزمن القيمة التي يعطيها المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية للمشروع المقترح".¹²

ويقوم معدل الخصم الاجتماعي بربط المنافع والتكاليف التي تحدث خلال فترات زمنية مختلفة، كما يساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها نحو أفضل استخداماتها البديلة، فإذا كان هذا المعدل منخفضاً سيحفز على زيادة الطلب على الاستثمار، أما إذا كان المعدل مرتفعاً فسينخفض الطلب على الاستثمار.

غير أن الواقع يبرز العديد من العوامل التي تساعد في حصول فجوة بين معدل الخصم التجاري ومعدل الخصم الاجتماعي، مما يستلزم تعديل معدل الخصم التجاري ليعكس تأثير هذه العوامل للوصول إلى سعر خصم اجتماعي. وتتمثل هذه العوامل في:¹³

1. الموارد المستخدمة في التمويل؛

2. الأهمية التي توليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفاهية الأجيال القادمة أي التنمية المستدامة؛

3. هامش المخاطر المقدرة المرتبطة بالمشروع؛

¹² عبد العزيز مصطفى عبد الكريم (2004)، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد، ط 1، عمان، ص 166.
¹³ عباس الربيعي (2009)، مقدمة في تقييم المشروع الاستثماري وتحليل الجدوى الاقتصادية له، دار البشير، عمان، ص 232.

4. التدخل الحكومي في شكل سياسات مالية أو تشريعات عمالية؛
 5. عدم توفر ظروف المنافسة الكاملة؛
 6. حدوث تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني؛
 7. معدل التضخم المتوقع خلال عمر المشروع.
- ب. طرق حساب معدل الخصم الاجتماعي: توجد عدة طرق لحساب معدل الخصم الاجتماعي منها:¹⁴

- ❖ طريقة معدل الفائدة في السوق؛
- ❖ تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار؛
- ❖ طريقة معدل الفائدة في الأسواق العالمية.

1. 3. 1 مناهج التقييم الاجتماعي:

لما كان من الضروري وجود إطار منطقي يتم من خلاله تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، للتأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة، فقد توالى المنظمات الدولية والإقليمية على صياغة مناهجها في شكل دلائل. حيث توجد عدة مناهج حديثة في تقييم الربحية الاجتماعية أو الوطنية للمشاريع الاستثمارية يمكن تصنيفها إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:¹⁵

1. 3. 1 منهج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- اليونيدو:- يتكون هذا المنهج من منهجين، الأول هو المنهج الأصلي نشر سنة 1972، ويعبر عن الخط الفكري الأساسي للمنظمة، أما المنهج الثاني فهو المنهج العملي وظهر في سنة 1978 يحتوي على اقتراحات عملية وخطوات للتطبيق.
- ويعتمد المنهج الأصلي على نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بوصفه أحد المقاييس الهامة للحكم على مستوى معيشة الأفراد. ويتم تقييم جوانب المشروع من خلال انعكاساتها على مستوى الاستهلاك.

¹⁴ للمزيد من التفصيل انظر: يحيى غني النجار (2010)، تقييم المشروعات: تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار دجلة، عمان، ص 203.

¹⁵ للمزيد من التفصيل أنظر سيد الهواري (1982)، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية والاستثمار، القاهرة- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، ص ص 354-360.

1. 3. 2 المنهج المشترك للمنظمة العربية للتنمية الصناعية: يسمى أيضا منهج لیتلومیرلس نسبة لمؤلفيه، ويتم التركيز فيه على قياس مدخلات ومخرجات المشروع، مما يقتضي إعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق قدرا كبيرا من الادخار على حساب المشاريع التي تحقق قدرا كبيرا من الاستهلاك، مما يعطي وزنا كبيرا للدخل الحكومي والذي يوجه أغلبه إلى الاستثمار فيؤدي إلى زيادة معدل النمو. مما يوجب على الدولة الاهتمام بأصحاب الدخل المرتفعة لتحفيزهم على الادخار، كما ينبغي عليها اختيار المشاريع التي تزيد من مداخيل القطاع العام وأصحاب الدخل المرتفعة، وهو ما يعني اختيار المشاريع الاستثمارية ذات الكثافة الرأسمالية.

ويستخدم هذا المنهج الأسعار المحاسبية عوض الأسعار الحقيقية في تقييم المدخلات والمخرجات.

1. 3. 3 منهج أيدكاس: تم إصدار دليل علمي يعرف بدليل التقييم والمفاضلة بين المشاريع الصناعية في الدول العربية من خلال التعاون بين منظمة اليونيدو ومركز التنمية الصناعية للدول - أيدكاس-، ويتميز بالبساطة والملائمة للدول العربية. ويهتم هذا الدليل بتحديد مساهمة المشروع في الدخل الوطني معبرا عنه بصافي القيمة المضافة، بالإضافة إلى بعض المعايير الإضافية، من خلال استخدام أسعار الظل أي الأسعار الفعلية في السوق. ويهدف هذا التقييم لقياس مدى مساهمة المشروع المدروس في التنمية، وهو ما سيتم تناوله في معايير التقييم.

لكن مهما كان الفارق بين هذه المناهج إلا أنها تهدف جميعا إلى مقارنة العوائد المباشرة وغير المباشرة مع التكاليف والأعباء الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية.

2. معايير التقييم لقياس الربحية الوطنية:

نظرا لأوجه القصور التي تتصف بها معايير الربحية التجارية في تحديد القيمة الإجمالية الصافية للمشاريع الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد الوطني، بسبب نظرتها لهذه المشاريع من ناحية واحدة، فالحاجة ملحة للبحث عن معايير يمكن من خلالها قياس القيمة الكلية الصافية للمشاريع.

حيث تعرف الربحية الوطنية بأنها "إجمالي معدل العائد الصافي القابل للقياس الذي يعود على الاقتصاد الوطني من استثمار معين". ويتضمن التقييم الاقتصادي للمشروع استخدام عدد من المعاملات لقياس آثار المشروع قياساً جزئياً وتقدير فوائده الاقتصادية

ومدى إسهامه في تحقيق أهداف الخطة، ومن هذه المعايير معايير التقييم القيمية أو النقدية وتسمى كذلك بالمعايير الأساسية ومعايير التقييم الوصفية وتوصف بأنها إضافية.

2. 1 معايير التقييم النقدية: تتميز هذه المعايير بأنها تستعمل الصيغة النقدية في التقييم بالإضافة لتوظيف عامل الزمن وتأثيره على التدفقات النقدية للمشروع. وتتضمن:

2. 1. 1 معيار القيمة المضافة الصافية الوطنية: يعد المعيار بمثابة المعيار الأساس في تقييم الربحية الوطنية، ويعبر عن إسهام المشروع في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أي معرفة مدى مساهمة المشروع في تحقيق إضافة إلى الدخل الوطني.

وتعرف القيمة المضافة بأنها " ما يتولد نتيجة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية من إضافة إلى قيمتها الأصلية، أي أنها الفارق بين مدخلات المشروع ومخرجاته". ويتم حسابها بطريقتين:¹⁶

أ. طريقة عوائد عناصر الإنتاج: يتم جمع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (الأجور، الفوائد، الربح، الربح) وبعد حساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع يتم احتساب نسبتها إلى القيمة المضافة الإجمالية وعلى مستوى الاقتصاد الوطني. يتطلب احتساب نسبة القيمة المضافة توفر البيانات التالية:

✓ القيمة المضافة للمشروع ولكل سنة من سنوات العمر الافتراضي له؛
✓ تقدير القيمة المضافة الوطنية للاقتصاد خلال نفس سنوات العمر الافتراضي للمشروع؛

✓ حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الوطنية وكنسبة مئوية.

ب. طريقة الإنتاج والمستلزمات: يتم حساب القيمة المضافة للمشروع عن طريق تقدير قيمة الإنتاج بسعر السوق، ثم تطرح منه قيمة مستلزمات الإنتاج والاهتلاك السنوي ثم إضافة الضرائب غير المباشرة وطرح الإعانات.

إذن تتمثل القيمة المضافة في مجموع عوائد عوامل الإنتاج وهي الإيجارات والأجور والمرتببات، والإهلاكات

والفوائد والأرباح، كما أنها تساوي قيمة الإنتاج مطروحاً منه قيمة مستلزمات الإنتاج.

ويتم توضيح هذا من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

¹⁶ محمد عبد الفتاح الصبري، مرجع سابق، ص 446.

$$NNAV_n = AV_n - D_n - O_n$$

حيث: $NNAV_n$: القيمة المضافة الصافية في السنة n , AV_n : القيمة المضافة في السنة n
 D_n : الاهتلاكات، O_n : المدفوعات المحولة إلى الخارج متمثلة في الأجور والمرتبات + الأرباح
 + الإيجارات + أقساط القروض والفوائد + أقساط التأمين + تكاليف الخدمات الأجنبية كبراءات
 الاختراع والتراخيص.

كما يتم حساب القيمة المضافة الصافية الوطنية الحالية، من خلال المعادلة:

$$PNNAV = \sum NNAV_n \frac{1}{(1+i)^n}$$

حيث: i : معدل الفائدة.

ويتم حساب معامل الحماية الفعالة ويساوي ناتج قسمة القيمة المضافة للمشروع
 بأسعار محلية على القيمة المضافة للمشروع بأسعار عالمية، وتفضل المشاريع التي ترتفع فيها
 قيمة هذا المعامل.

إن الاعتماد على هذا المعيار يستلزم القيام بما يلي:

✓ اختبار مدى قبول أو رفض المشروع من الناحية الاقتصادية ويسمى اختبار الكفاءة
 المطلقة؛

✓ اختبار مدى الأولوية التي يتمتع بها المشروع المقترح ويسمى اختبار الكفاءة النسبية.

➤ **الكفاءة المطلقة:** يقصد بهذا الاختبار الاستناد إلى القيمة المطلقة لصافي القيمة
 المضافة كمؤشر على الاستمرار بدراسة المشروع الاستثماري، إذ يعتبر بمثابة اختبار استكشافي
 هدفه إعطاء فكرة مبدئية عن الربحية الاجتماعية للمشروع، وإذا كان من المفيد المضي قدما
 في إجراء دراسة جدوى شاملة أم التريث قبل استكمال الدراسة. يمكن إجراء هذا الاختبار
 باستخدام صيغتين أحدهما بسيطة والأخرى مخصصة هما:

1. **الصيغة البسيطة:** يهدف هذا الاختبار إلى التعرف على إذا ما كانت القيمة المضافة
 المتوقع تحقيقها خلال سنة عادية واحدة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، وهل تعطي
 بعض الفائض إضافة إلى الأجور والرواتب المدفوعة خلال السنة. فإذا كانت النتيجة موجبة
 فهي علامة طيبة على الاستمرار في دراسة المشروع لأنها تظهر إمكانية مساهمة المشروع في

تحقيق وإنجاز الأهداف الاقتصادية، أما في الحالة العكسية فهذا يستدعي التركيز على الجوانب الاقتصادية التي قام المشروع على أساسها وأنشئ في إطارها.

وتحسب القيمة المضافة الوطنية من خلال العلاقة:¹⁷

$$D) > W + O - (MI = E$$

حيث: E : القيمة المضافة لسنة عادية، O: قيمة المخرجات المتوقعة للمشروع في سنة عادية.

MI: القيمة المتوقعة للمدخلات الجارية المتحصل عليها من مشروعات أخرى خلال السنة العادية.

D: قسط الاهتلاك السنوي لرأس المال الثابت خلال السنة العادية. W: الأجور المتوقعة خلال السنة العادية.

2. طريقة الخصم: نقوم بتقييم أثر المشروع على الاقتصاد الوطني طوال عمره الاقتصادي بالاستعانة بسعر الخصم الاجتماعي، عندما لا تكون القيم المضافة السنوية المتوقعة للمشروع متساوية وموحدة خلال عمره الاقتصادي. وتحسب القيمة المضافة الوطنية كما يلي:¹⁸

$$Ed = \sum_{t=0}^n [Ot - (MI + I + RP)t]at \quad 3.$$

حيث: Ed: القيمة الحالية المضافة الوطنية، RP: التحويلات إلى الخارج من الأجانب في السنة t،

at : معامل الخصم في السنة t، Ot: قيمة مخرجات المشروع المباشرة وغير المباشرة في السنة t، I: التكلفة الاستثمارية المبدئية للمشروع، n: عمر المشروع،

MI: القيمة المتوقعة للمدخلات الجارية المتحصل عليها من مشروعات أخرى خلال السنة t.

ويقبل المشروع عندما تكون القيمة الحالية المتوقعة للقيمة المضافة أكبر من القيمة الحالية للأجور، مما يعني مقدرة المشروع على سداد قيمة ما يستحق عليه من أجور بالإضافة

¹⁷ قاسم عبد الرضا الدجيلي وعلى عبد العاطي الفرجاني (2004)، التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع: دراسة منهجية، منشورات ELGA، مالطا، ص 196.

¹⁸ مدحت قريشي (2009)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، داروائل، عمان، ص 153.

إلى تحقيق فائض اجتماعي، ويرفض المشروع في الحالة العكسية، في حين يخضع المشروع لمزيد من الدراسات الاقتصادية عندما تكون القيمة المضافة معدومة، مما يظهر مقدرة المشروع على سداد قيمة ما يستحق عليه من أجور دون تحقيق فائض اجتماعي.

ب. الكفاءة النسبية: يستخدم معيار الكفاءة النسبية في ترتيب أولويات المشاريع والمفاضلة بينها، نظراً لأن قبول أحدها قد يمنع قبول الآخر. كما لا يمكن القيام بهذا الترتيب استناداً إلى القيمة المطلقة للقيمة المضافة، حيث عادة ما تكون هناك ندرة في الموارد يتعين عدم إغفال آثارها عند تقييم المشاريع، خاصة في الدول النامية. وتختلف معايير الكفاءة النسبية وفقاً لاختلاف نوع الندرة التي يعاني منها المجتمع ونجد:

1. معيار الكفاءة النسبية في حالة الندرة النسبية في رأس المال: إذا كان المجتمع يعاني من ندرة رأس المال، فإن المشاريع التي تحظى بأولوية هي المشاريع التي تستخدم رأس المال بصورة أفضل، أي التي تحقق أعلى نسبة.¹⁹ وبحسب وفق العلاقة: القيمة الحالية للقيمة المضافة / القيمة الحالية للاستثمارات الكلية.

2. معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة العملات الأجنبية: إذا كان المجتمع يعاني من ندرة نسبية في العملات الأجنبية، فإن المشاريع الأكثر تفضيلاً هي التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة عملة أجنبية من التكلفة.²⁰ ويعبر عن ذلك بـ: القيمة الحالية للقيمة المضافة / القيمة الحالية لصافي تكاليف المشروع من العملات الأجنبية

حيث: صافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية = المصروفات من العملات الأجنبية – الإيرادات من العملات الأجنبية.

3. معيار الكفاءة النسبية في حالة الندرة النسبية في العمالة الماهرة: إذا كان المجتمع يعاني من ندرة العمالة الماهرة، فإن المشاريع التي تحظى بأولوية هي المشاريع القادرة على استنفاد جميع تكاليف العمالة الماهرة مع تحقيق الاستغلال الأمثل لها، أي التي تحقق أعلى نسبة. وبحسب وفق العلاقة:

القيمة الحالية للقيمة المضافة / القيمة الحالية للأجور والمرتبات للعمالة الماهرة.

¹⁹ مصطفى يوسف كافي (2009)، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادي، داررسلان، دمشق، ص 264.

²⁰ يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 212.

2. 1. 2 معيار القيمة الحالية الصافية الاجتماعية:²¹ يقوم هذا المعيار على إدراج كافة المنافع سواء كانت ممثلة في حساب القيمة المضافة الصافية الوطنية، أو المدرجة في المؤشرات الإضافية الخاصة بتأثيرات التوظيف والعمالة وميزان المدفوعات والبيئة وغيرها. ويتم إعطاؤها قيمة نقدية ثم ترجح بأوزان نسبية تعبر عن أهميتها بالمقارنة مع بقية المنافع المتوقعة للمشروع من وجهة نظر وطنية. يعبر عن القيمة الحالية الصافية الاجتماعية من خلال المعادلة الآتية:

$$SNPV = \left[\sum W_a (U_{an} - C_n) \frac{1}{(1+i)^n} \right] - I$$

حيث يمثل: a: عدد منافع المشروع المتوقعة، W_a : الوزن النسبي للمنفعة a، C_n : مجموع تكاليف المشروع،

U_{an} : قيمة المنفعة a في السنة n من سنوات عمر المشروع، I: تكلفة الاستثمار، i: معدل الخصم الاجتماعي.

ووفقا لهذا المعيار تفضل المشاريع ذات القيمة الإيجابية الأكبر وترفض ذات القيمة السالبة.

2. 1. 3 معيار العوائد/ التكاليف: يسمى أيضا بمؤشر الربحية الاجتماعية، ويعبر عن العائد الاجتماعي للوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في المشروع. ويمكن صياغته في المعادلة الآتية:

$$B/C = \frac{\sum W_a (U_{an} - C_n) \frac{1}{(1+i)^n}}{I}$$

وتبرز أهمية المعيار في تقييم البرامج العامة التي تتنافس على الموارد المالية المحدودة، كما يفيد في المفاضلة بين المشاريع عبر الدول خاصة مع تباين أسعار الصرف وكيفية إقرارها، كما يفيد أيضا الدول المانحة من خلال تقييم برامجها ومساعداتها.

ويمتاز هذا المعيار عن غيره من معايير الربحية الوطنية ببعض المزايا ومنها:²²

- يرتبط بالأهداف الوطنية والقيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية للدولة؛
- يأخذ بعين الاعتبار معظم الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن المشروع بالنسبة للاقتصاد في الحاضر والمستقبل؛
- يعتمد على الأسعار المحاسبية بدلا من الأسعار السوقية؛

²¹ طلال كداوي، مرجع سابق، ص 188 - 189.

²² عبد الكريم يعقوب (2008)، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 180 - 183.

■ يعتمد على معدل خصم اجتماعي يحول السلاسل الزمنية للعوائد والتكاليف الخاصة بالمشروع أي أنه يعكس التفضيل الزمني للمجتمع.

وبالرغم من هذه المزايا إلا أنه تعرض إلى انتقادات مفادها صعوبة حساب وتقدير الأسعار المحاسبية من جهة وصعوبة تقدير بعض أنواع العوائد والتكاليف الاجتماعية بسبب عدم قابليتها للتكميم من جهة أخرى.

2.2 معايير التقييم الوصفية: توصف هذه المعايير بكونها جزئية حيث أنها تهتم بالمشروع الاستثماري من زاوية واحدة، وتعتبر بأنها معايير إضافية لأنها جاءت لتوضيح جوانب لم توضحها المعايير الأساسية، نظراً لتعدد الأهداف التي يجب على المشروع الاستثماري تحقيقها، وتتضمن:

2.2.1 معيار مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات: يقصد بهذا المعيار معرفة مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير العملات الصعبة، وعلى هذا الأساس يتم الحكم على مدى مساهمة المشروع في تحسين أو دعم ميزان المدفوعات، فإذا كان المشروع مقتصدًا في استخدام العملات الصعبة فهذا يعني بأنه سوف يساعد على تحسين ميزان المدفوعات.²³ ومن أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فإنه يلزم معرفة ما يلي:

- قيمة صادرات وقيمة واردات المشروع؛
- الإيرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية بخلاف السلع المصدرة؛
- المدفوعات بالعملات الأجنبية بخلاف المدفوعات على الواردات السلعية؛
- قيمة السلع التي ينتجها المشروع والتي يمكن أن تحل محل السلع التي كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج (الإحلال محل الواردات)؛
- تحويلات رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل البلد.

كما يتم حساب كل من معامل التصدير ومعامل الاستيراد ومعامل النقد الأجنبي:

²³ محمد دياب (2003)، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 216.

أ. معامل التصدير: هو ناتج قسمة قيمة صادرات المشروع على حجم الاستثمارات بالمشروع، وتفضل المشاريع ذات المعامل المرتفع.

ب. معامل الاستيراد: يساوي ناتج قسمة قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة على قيمة مستلزمات الإنتاج الكلية بالمشروع وهذا المعامل يشير إلى أثر المشروع على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتعطى الأولوية للمشاريع ذات المعامل المنخفض.

ت. معامل النقد الأجنبي: يعد النقد الأجنبي أحد عناصر الانتاج النادر في العديد من الدول، لذا تفضل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب أقل قدر من العملات الأجنبية، أو التي تدر أكبر قدر من النقد الأجنبي عن طرق التصدير.²⁴ ويتم التعبير عن هذا المعيار من خلال نسبة الادخار المتوقعة بالعملة الأجنبية الناجمة عن المشاريع، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

نسبة الادخار المتوقع بالعملة الأجنبية = الادخار السنوي المتوقع بالعملة الأجنبية / تكلفة الاستثمار المتوقع بالعملة الأجنبية

كما يوجد مؤشر آخر يمكن الاعتماد عليه وهو معامل التوفير بالعملة الأجنبية، ويحسب وفق العلاقة الآتية:

معامل التوفير بالعملة الأجنبية = القيمة الحالية للمدخرات الصافية بالعملة الأجنبية / القيمة الحالية للنفقات الاستثمارية والتشغيلية بالعملة المحلية²⁵

2.2.2 معيار كثافة العوامل المستخدمة: يضم العديد من المعايير منها خاصة:²⁶

أ. معيار إنتاجية العامل: عبارة عن ناتج قسمة القيمة المضافة على عدد العمال ويقاس مقدار ما يضيفه كل عامل للناتج المحلي الإجمالي.

ب. معيار إنتاجية رأس المال: عبارة عن ناتج قسمة القيمة المضافة على إجمالي استثمارات المشروع، ويقاس مقدار إسهام كل وحدة من وحدات رأس المال المستثمر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

²⁴ يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 118.

²⁵ نفس المرجع، ص 119.

²⁶ محمد دياب، مرجع سابق، ص ص 227-231.

ت. معيار الكثافة الرأسمالية: هو مقلوب معامل إنتاجية رأس المال أي هو ناتج قسمة الاستثمارات على القيمة المضافة ويسمى معامل رأس المال/الناتج، ويعبر عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج ما يعادل وحدة نقدية واحدة من الإنتاج سنوياً.

ث. معيار التوظيف: هو مقلوب معامل إنتاجية العامل ويعرف بمعامل العمالة/الناتج، ويعبر عن عدد وحدات العمل (ساعات عمل) اللازمة لإنتاج وحدة نقدية من الإنتاج.

ج. معيار استخدام الموارد المحلية: هو ناتج قسمة تكلفة الوحدة المحلية بالعملة المحلية على متوسط سعر السلعة البديلة تسليم الميناء (سيف) بالصرف الأجنبي مطروحاً منه تكلفة الوحدة الأجنبية بالصرف الأجنبي، وذلك في حالة المشاريع التي تنتج سلعاً بديلة للواردات. أما في حالة المشاريع التي تنتج سلعاً للتصدير فإن المعامل يساوي ناتج قسمة تكلفة الوحدة المحلية بالعملة المحلية على سعر الوحدة تسليم سطح الباكسة (فوب) بالصرف الأجنبي مطروحاً منه تكلفة الوحدة الأجنبية بالصرف الأجنبي. ووفقاً لهذا المعيار تفضل المشاريع ذات المعامل المنخفض لاستخدام الموارد المحلية لأنها تحصل على الصرف الأجنبي مقابل كمية أقل من الموارد المحلية.

2.2. 3 معيار مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل: يهتم هذا المعيار بمعرفة إجمالي فرص العمل المباشرة الناتجة عن المشروع الاستثماري ونوعيتها (ماهرة وغير ماهرة) وكذا غير المباشرة التي تنشأ في مشروعات أخرى مرتبطة بالمشروع المدروس أمامياً أو/ و خلفياً. حيث تعتبر إحداث وظائف جديدة من بين أهداف التنمية في الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، لذا تفضل المشاريع التي تولد أكبر عدد ممكن من الوظائف باستخدام قدر معين من رأس المال.

ويتطلب تطبيق هذا المعيار توافر البيانات التالية:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع؛
- عدد العمال المحليين والأجانب في المشروع؛
- نسبة العمالة المحلية والأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- إجمالي قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في المشروع؛
- متوسط نصيب العامل المحلي والعامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ولتقييم أثر العمالة لأي مشروع يتعين استخدام المؤشرات الآتية:²⁷

أ. الأثر على إجمالي العمالة = العدد الكلي لفرص العمل الجديدة / الاستثمارات الكلية (مباشرة وغير مباشرة)

ب. الأثر على العمالة المباشرة = فرص العمل الجديدة بالنسبة للمشروع المدروس فقط / الاستثمارات المباشرة

ت. الأثر على العمالة غير المباشرة = فرص العمل الجديدة بالنسبة للمشروعات المرتبطة / الاستثمارات غير المباشرة

2.2. 4 معيار مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العمل على المستوى الوطني: إن معيار إنتاجية العمل يعتبر من المعايير التي حازت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين وخبراء التنمية والتخطيط، لما له من أهمية في زيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة. وتحقق الزيادة في إنتاجية العمل من خلال ما يلي:

■ الحصول على المزيد من الإنتاج بنفس الكمية السابقة من المدخلات؛

■ الحصول على نفس الإنتاج السابق بكمية أقل من المدخلات؛

■ الحصول على زيادة في الإنتاج بزيادة أقل في المدخلات.

2.2. 5 معيار التوزيع: يعتبر هيكل توزيع القيمة المضافة المتولدة من مشروع ما من بين العناصر التي تستخدم في تقييم المشروع، ويمكن التفرقة بين نوعين من التوزيع في هذا الصدد هما التوزيع الفئوي والتوزيع الإقليمي أي بين الأقاليم المكونة للدولة. أما التوزيع الفئوي فيشير إلى القيمة المضافة المتولدة من مشروع بين الفئات المختلفة بالمجتمع، ويمكن التعرض إلى العديد من التوزيعات:

❖ التوزيع بين أصحاب الدخل المنخفضة وأصحاب الدخل المرتفعة؛

❖ التوزيع بين عناصر الإنتاج؛

❖ التوزيع بين المواطنين والأجانب.

²⁷ يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 217.

ويمكن تقدير معامل التوزيع للفئات المختلفة أو الأقاليم، وحتى يمكن قبول المشروع لابد وأن تتفق منافع التوزيع مع سياسات المجتمع وأهدافه، وفيما يأتي بعض المعاملات المشتقة من معامل التوزيع:²⁸

أ. معامل التوزيع لأصحاب الأجور: يشير إلى ما يتوقع أن يحصل عليه أصحاب الأجور من صافي القيمة المضافة الوطنية المتولدة عن المشروع في شكل أجور ومزايا عينية، ويحسب كالآتي:

معامل التوزيع لأصحاب الأجور = القيمة الاسمية للأجور والمزايا العينية التي يقدمها المشروع خلال سنة عادية / القيمة الاسمية المضافة المتوقعة المتولدة عن المشروع خلال نفس السنة العادية.

ب. معامل التوزيع لأصحاب الأرباح: يشير إلى ما يتوقع أن يحصل عليه أصحاب الأرباح من صافي القيمة المضافة الوطنية المتولدة عن المشروع في شكل أرباح، أسهم وإيجارات ومزايا عينية، ويحسب كالآتي:

معامل التوزيع لأصحاب الأرباح = القيمة الاسمية لأرباح المحليين التي يقدمها المشروع خلال سنة عادية / القيمة الاسمية المضافة المتوقعة المتولدة عن المشروع خلال نفس السنة العادية.

ت. معامل التوزيع الخاص بالحكومة: يشير إلى ما يتوقع أن تحصل عليه الحكومة من صافي القيمة المضافة الوطنية المتولدة عن المشروع في شكل ضرائب، أسهم مملوكة لها أو تأمينات وإيجارات، ويحسب كالآتي:

معامل التوزيع لأصحاب الأرباح = القيمة الاسمية للضرائب وغيرها من الإيرادات المتوقعة خلال سنة عادية / القيمة الاسمية المضافة المتوقعة المتولدة عن المشروع خلال نفس السنة العادية.

ث. معامل التوزيع الإقليمي: يشير إلى ما يتوقع أن يحصل عليه الإقليم من صافي القيمة المضافة الوطنية المتولدة عن المشروع في شكل أجور للعاملين المحليين وأرباح للمستثمرين المحليين وضرائب للسلطات المحلية، بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن الخدمات التي يقدمها المشروع للمنطقة، ويحسب كالآتي:

²⁸ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سابق، ص 172 - 173.

معامل التوزيع الإقليمي = القيمة الاسمية للمنافع التي يحصل عليها الإقليم خلال سنة عادية / القيمة الاسمية المضافة المتوقعة المتولدة عن المشروع خلال نفس السنة العادية.

2.2.6 معيار الاقتصاد في التكلفة: قد يمكن وفي العديد من الحالات التعبير عن العوائد المترتبة على المشاريع خاصة البرامج الحكومية من خلال أن تنفيذها قد يوفر للمجتمع تكاليف أخرى من يجعلها غير ضرورية فمثلا حملات التلقيح توفر نفقات كبيرة لدى المستشفيات، لذا فتقدير العوائد بمعيار التكلفة المقتصد بها يعطي مقارنة جيدة تساعد على المفاضلة بين المشاريع أو البرامج خاصة في ظل ندرة الموارد أو شحها وهو ما تعانيه أكثر الدول النامية.

2.2.7 معيار فاعلية التكاليف: قد توجد أوضاع في الواقع لا يمكن فيها تقدير أو تمين العوائد أو على الأقل عملية التقدير تكتنفها صعوبات كثيرة، خاصة في المشاريع الحكومية التي ليس لها نتائج سوقية- لا يمكن عرضها في السوق- بمعنى لا يمكن استخدام قيم السوق الخاص لتقييم العوائد المحققة. إذ يمكننا التمييز بين نوعين من الآثار غير السوقية وهما:

✓ هي المشاريع ذات الآثار التي لا يمكن تكميمها مثل عدد الأرواح التي تم إنقاذها عقب برنامج وقائي من الأمراض أو عدد الزوار في منتزه عمومي....الخ.

✓ تتمثل في المشاريع ذات النتائج غير السوقية والتي لا يمكن تكميمها مثل تكاليف نقل أبراج الطاقة الكهربائية.

لذا يعد هذا المعيار محدد جدا لأنه لا يبحث في إجابة محددة عن العوائد المادية من المشاريع، إذ لا يهدف لتثمينها أو تكميمها غير أنه يبحث عن إمكانية تمين وقياس النتائج. ويتم الركون لهذا المعيار بسبب محدودية ميزانيات البرامج الحكومية وإنما يهدف إلى تحقيق أي توفير ممكن استخدامه لتحقيق أهداف اجتماعية أخرى أو لتحسين المشاريع المنفذة.

2.2.8 الآثار السلبية للمشروع المقترح على البيئة: إضافة إلى الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها المشروع للاقتصاد أو للمجتمع، فإنه في نفس الوقت قد يترك آثار سلبية على البيئة، حيث أن تلوث البيئة أصبح من المسائل الدولية التي أخذت تحظى بالاهتمام والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار، حيث أن هناك بعض المشاريع لبعض الصناعات مثل الكيماوية أو

النسيجية قد تترك آثار سلبية كبيرة على البيئة وقد تنبه لذلك الكثير من الدول في الوقت الحاضر.

إن الإطار المتكامل لتقييم المشاريع الاستثمارية يجب أن يتم دراسته من ناحية الربحية التجارية والربحية الوطنية، والتي تتعلق بمدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة وغير المعلنة، بمعنى قياس مساهمة المشروع في رفاهية المجتمع. وتكون عملية التقييم من خلال إتباع جملة من المعايير تتصف بأنها وصفية ونقدية.

3. أوجه الاختلاف بين معايير الربحية التجارية والوطنية:

بالرغم من أهمية وواقعية معيار الربحية التجارية من وجهة نظر المستثمر الفردي، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل هذا المعيار مقياسا غير سليم أو غير كافٍ لتقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص هذه الأسباب وأهم نقاط الاختلاف بين معايير الربحية التجارية ومعايير الربحية الوطنية في:

● عند تقييم المشاريع وفقا لمعايير الربحية التجارية، نأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تساعد على تعظيم الأرباح وهذه وجهة نظر القطاع الخاص، أما عند التقييم من وجهة نظر الربحية الوطنية فالهدف هو تقدير مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

● عند استخدام معايير الربحية التجارية، يتم التركيز على عناصر التكاليف والإيرادات المباشرة على مستوى المشروع، بينما في معايير الربحية الوطنية يتناول آثار قيام المشروع المباشرة وغير المباشرة من خلال دراسة:

- نمو الدخل الوطني وتوزيعه؛
- الاستخدام؛
- ميزان المدفوعات؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- البيئة؛
- نقل التكنولوجيا؛
- تهيئة القوى العاملة المؤهلة؛
- تحقيق التشابك الصناعي.

● عند استخدام معايير الربحية التجارية يتم الاعتماد على الأسعار السائدة في السوق لتقدير التكاليف والعوائد المباشرة، أما عند استخدام معايير الربحية الوطنية فيتم الاعتماد على الأسعار التخطيطية أو أسعار الظل التي تعبر عن التكاليف الاجتماعية الحقيقية في المجتمع؛

● عند استخدام معايير الربحية التجارية فإنه يتم تجاهل موضوع التشابك الصناعي، أما عند استخدام معايير الربحية الوطنية فإنه يتم الأخذ بمسألة التشابك الصناعي؛

● إن الأساليب المستخدمة لقياس الربحية التجارية تختلف عن الأساليب المستخدمة لقياس الربحية الوطنية لاختلاف الأهداف المحددة لكل منهما.

خاتمة:

يتشابه التقييم الاقتصادي مع التقييم المالي للمشروع في استخدام نفس المقاييس، والفرق الجوهرى هو أن الأول يهتم بقياس العائد الاقتصادي للمجتمع، فعناصر التكاليف والعوائد للمشاريع لا تقدر قيمتها على أساس أسعار السوق بل تقدر قيمتها على أساس أسعار الظل التي تعكس القيمة الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدفقات، وقد تتساوى أسعار الظل مع أسعار السوق في حالات معينة ولكنها تختلف عنها في معظم الحالات. ونحكم منها على الجدوى الاقتصادية للمشروع بنفس الأساس في الجدوى المالية، لكن على خلاف الربحية التجارية التي تهتم بتحقيق أقصى الأرباح، فإن الربحية الوطنية تهتم بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع من المجتمع، وما يستفيده المجتمع من المشروع.

حيث أبرز البحث أهمية تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ليس على مستوى المستثمر الفرد فحسب بل أيضا على المستوى الوطني، لما يتطلبه انجازها من إنفاق استثماري كبير يوجب الاهتمام بدراستها، ولما لهذه المشاريع من أهمية كبيرة في التأثير على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية للدولة عبر الأخذ بعين الاعتبار كل الآثار المباشرة وكذا الآثار غير المباشرة المترتبة على المشروع والمتعلقة أساسا بمدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة وغير المعلنة، بمعنى قياس مساهمة المشروع في رفاهية المجتمع، من خلال إتباع جملة من المعايير تتصف بأنها وصفية ونقدية. خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات من عولمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثورة الاتصالات والمعلومات وتعدد المتغيرات الاقتصادية.

المراجع:

- 1- علي شبيب (2002)، دراسات الجدوى و نظم إدارة وتنفيذ المشروعات، دار الفكر العربي، مصر، ص11.
- 2- نبيل شاکر (1992)، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص14.
- 3- محمد عبد الفتاح الصيرفي (2002)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الفكر، عمان، ص23.
- 4- محمد خالد المهياي وأخرون (2006)، تقويم المشروعات في المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ص24-25.
- 5- سمير محمد عبد العزيز (1997)، الجدوى الاقتصادية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص97.
- 6- كاظم جاسم العيسوي (2001)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، ص93.
- 7- سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص97.
- 8- حسين اليحي وأخرون (2009)، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص 55. و مؤيد الفضل (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 29.
- 9- طلال كداوي (2008)، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، 2008، ص161.
- 10- نفس المرجع، ص 162-166.
- 11- للمزيد من التفصيل أنظر نفس المرجع ص 169.
- 12- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم (2004)، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد، ط 1، عمان، ص166.
- 13- عباس الربيعي (2009)، مقدمة في تقييم المشروع الاستثماري وتحليل الجدوى الاقتصادية له، دار البشير، عمان، ص232.

- 14- للمزيد من التفضيل انظر: يحي غني النجار (2010)، تقييم المشروعات: تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء، دار دجلة، عمان، ص 203.
- 15- للمزيد من التفصيل أنظر سيد الهواري (1982)، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية والاستثمار، القاهرة- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، ص 354-360.
- 16- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 446.
- 17- قاسم عبد الرضا الدجيلي و على عبد العاطي الفرجاني (2004)، التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات: دراسة منهجية، منشورات ELGA، مالطا، ص 196.
- 18- مدحت قريشي (2009)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل، عمان، ص 153.
- 19- مصطفى يوسف كافي (2009)، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادي، دار رسلان، دمشق، ص 264.
- 20- يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 212.
- 21- طلال كداوي، مرجع سابق، ص 188 - 189.
- 22- عبد الكريم يعقوب (2008)، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 180-183.
- 23- محمد دياب (2003)، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 216.
- 24- يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 118.
- 25- نفس المرجع، ص 119.
- 26- محمد دياب، مرجع سابق، ص 227-231.
- 27- يحي غني النجار، مرجع سابق، ص 217.
- 28- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سابق، ص 172 - 173.